



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

التصنيف: عام

اللغة العربية

28 شباط 2012

تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدني والسياسي والاجتماعي والثقافي بما في ذلك الحق في التنمية

مجلس حقوق الإنسان – الجلسة التاسعة عشر – جدول الأعمال رقم 3

لقد تسلم الأمين العام البيان التالي والذي تم توزيعه وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996. وقد تم اصدار هذا البيان وتسليمه بدون تعديلات بنفس اللغات التي تم إرساله بها من قبل المنظمات الغير حكومية.

أطفال العراق والصراعات المسلحة :

اتفاقية حقوق الطفل: البند 20 (الأطفال المحرومون من بيئة العائله) ، البند 22 (الأطفال اللاجئين) ، البند 33 (تعاطي المخدرات)، البند 34

(الاستغلال الجنسي) ، البند 38 (الحرب والصراعات المسلحة) ، البند 23 (الأطفال المعاقون):

خضع أطفال العراق طوال عقدين من الزمن لأنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. فنظرا لعقود من الحرب والأحتلال الأجنبي والعقوبات الدولي، تحول العراق الى إحدى أسوأ الأماكن بالنسبة للأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعيش حوالي 3.5 مليون طفل في فقر مدقع، 1.5 مليون طفل تحت عمر الخمس سنوات يعانون من سوء التغذية ، وهناك 100 رضيع يموت يوميا وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

يركز هذا التقرير على الأنتهاكات التي قامت بها قوات الأحتلال والسلطات العراقية وخرق الأتفاقيه رقم 4 التي تخص حماية المدنيين في وقت الحرب (جنيف – 12 أغسطس 1949) وأتفاقيه الأمم المتحدة لحقوق الطفل (أتفاقيه حقوق الطفل – البند 28، 29).

فشلت القوات البريطانيه والأمريكيه والسلطات العراقيه أجمالا ، ومنذ بدء الغزو عام 2003 في تأدية أهم واجباتهم الأساسية تجاه أطفال العراق وفقا لأتفاقيه الأمم المتحدة لحقوق الطفل، القرار 25 – الجلسة 44، تشرين الثاني 1989. تشدد مبادئ أتفاقيه حقوق الطفل على ضرورة حماية حقوق الأطفال في الحياة والتطور البدني والعقلي والأخلاقي والروحي في بيئته أمينه.

البند 20 : الأطفال المحرومون من البيئه الأسريه والأطفال الذين لايمكن لعوائلهم من الأهتمام بهم لهم الحق في رعايه خاصه.

أزداد عدد الأطفال الأيتام في العراق بصوره هائله خلال فترتي الحرب والأحتلال، فهناك 5 ملايين طفل يتيم في العراق وفقا لأحصائيات رسميه قدمتها الحكومه، حثت كلا من الحكومه و البرلمان والمنظمات غير الحكوميه على وجوب التواصل الدائم مع الأطفال الأيتام في العراق. هناك مايقارب الـ 500 ألف طفل يتيم يعيشون في الشوارع بدون عائد أو منظمات خاصه للعنايه بهم. وفقا لمنظمة رعايه الطفوله في العراق، وهي منظمه غير حكوميه، هناك 1 من بين كل 6 أطفال (ممن هم تحت سن الثامنة عشر) من الأيتام. يتسول العديد منهم في الشوارع، أو يبيعون الماء لكي يكسبوا رزقهم ورزق

أمهاتهم الأرامل أو أخوانهم الأيتام، وهم ضعفاء للغاية ويسهل القبض عليهم لأجبارهم على التسول أو توظيفهم في أعمال مشينه عن طريق المجرمين والمتطرفين والتجار البشريين.

البند 22 : الأطفال اللاجئون – لهؤلاء الأطفال الحق في الحصول على الحماية الخاصة والمساعدة في حال كانوا لاجئين.

تبلغ نسبة النساء والأطفال المهجرين في أي حرب أو أزمة بما يقارب الـ 75% - 80 % ، فقد قدر الهلال الأحمر العراقي أن هناك أكثر من 83% منهم في العراق أغلبهم من النساء والأطفال، وأغلب الأطفال هم ممن لا يتعدى عمره 12 سنة.

وفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة، يعاني اللاجئون العراقيون في سوريا من صدمة شديدة أكثر مما يعانيه لاجئون آخرون عانوا في صراعات حديثه في بلدان أخرى. إضافة الى ذلك، فقد ظهر أن هناك نسبة 89.5% منهم ممن يعاني من الأكتئاب، و 81.6% منهم ممن يعاني من القلق ومانسبته 67.6% منهم مصاب بأضطرابات مابعد ضغط الصدمه.

تمثل مشاكل الأطفال الذين أجبروا على النزوح الى أماكن أخرى، تمثل قضيه أنسانيه، حيث أن العديد من هذه العوائل لاتملك المأوى ، ولا المال، ولا العناية الطبيه، ولا التعليم، وتفتقد للأمان بجميع أنواعه.

غادر 43% من عوائل الأطفال خارج العراق، وأجبر 12.8% من العوائل على ترك محلات أقامتهم، و 11.7% من الأطفال الملتحقين بالمدارس غادروا العراق، يعزى هذا الى النقص في الخدمات، وسوء الوضع الأمني، وسوء سلطة القانون، وبسبب خوفهم على حياتهم، ولهذا أجبر 75.5% من الأطفال الذين يفترض بهم أن يلتحقوا بالمدارس، أجبروا على مغادرة محلات أقامتهم في العراق.

وتعدى الأمر الى أكثر من ذلك، فهناك 22.4% من الأطفال لم يتمكنوا من الحفاظ على تعليمهم بسبب الصعوبات الماليه الكبيره، ولم يتمكن اللاجئون العراقيون في سوريا من توفير التعليم المجاني لأولادهم، فقد أضطر بعض الأطفال للعمل من أجل أعالة عوائلهم.

طبقا لدراسة صدرت عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام 2009 والتي أظهرت أن هناك مانسبته 20% من المواطنين النازحين داخلها، ونسبة 5% من اللاجئيين العائدين أبلغوا عن أطفال مفقودين ، هذا يعني أن هناك أكثر من 93.000 عائلة مهجره داخلها ويمكن اعتبارها من المفقودين.

البند 33 : تعاطي المخدرات – على الحكومات استخدام جميع الأماكن المتاحة لحماية الأطفال من استخدام الأدوية الضاره، ومنع استخدامها في تجارة المخدرات.

لايذهب العديد من أطفال العراق الى المدارس، أو يلعبون بصوره طبيعيه في الطرقات كأى أطفال، بل يخبئون في الزوايا لتعاطي المخدرات أو المتاجره بها. وقد صرح الخبراء بأن هناك العديد من الأطفال، والأيتام منهم بصوره خاصه، وقعوا ضحايا لتعاطي المخدرات خلال السنوات القليله الماضيه ، في حين كان أمان المخدرات شبه معدوم بين أطفال العراق في الفتره التي سبقت عام 2003 بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحده الأمريكيه، وفق ما صرح به الطبيب النفسي أمير محمد بيات، والذي يعمل في مجال الأدمان لدى الأطفال. يلجأ الأطفال في العديد من الحالات الى المخدرات لتخفيف الألم والمعاناه التي خلفتها الحرب.

حذرت تقارير صدرت عن منظمة اليونيسيف، حذرت من أن يصبح أدمان المخدرات أكثر من مجرد ظاهره بين أطفال العراق، فهناك زياده تقدر بـ 30% من حالات الأدمان بين الأطفال منذ عام 2005 ، وأزدادت بحدود الـ 10% خلال العام الماضي. لكن المشكله تعدت الأدمان، فقد وقع العديد من الأطفال في مصيدة تجارة المخدرات المزدهره في (العراق الجديد) ، فعاده ماتقوم العصابات بأستهداف أطفال فقروا أحد أفراد أسرهم، أو ممن يعمل منهم في الشارع، فيقوم التجار بتوفير العمل والراحه ، مما يجعل المخدرات تسيطر على هؤلاء الأطفال الأبرياء.

يشكو الخبراء من تجاهل الحكومه لكارتة تداول المخدرات بين الأطفال، حيث " تتفاقم المشكله عند تجاهل الحكومه الوضع الفوضوي الذي يعيش فيه الأطفال" ، هذا ما ذكره الطبيب النفسي أمير محمد بيات، وقد نوه بأن المساعده الوحيده التي حصل عليها الأطفال هي من وكالات أغانه مستقله ومتطوعين ممن يواجهون مهمه خطرة وعسيره ، فسوء الوضع الأمني يجعل من الصعب على المتطوعين الوصول الى الأطفال القاصرين لمساعدتهم، حيث أن بإمكان تجار المخدرات المسلحون الانتقام من وكلاء الأغانه ممن يحاولون أبعاد الأطفال عن الشوارع.

البند 34 : الأستغلال الجنسي - على الحكومه حماية الأطفال من جميع أشكال الأستغلال الجنسي والأذى الجسدي

قدرت منظمة حرية المرأة في العراق، وهي منظمة غير حكومية، قدرت بأن هناك بين مايقارب الـ 4000 امرأة ممن هن تحت سن الـ 18، هناك 1 من أصل 5 نساء فقدت خلال السبع سنوات الأولى بعد الحرب، فقد تم سجن فتيات بريئات بتهمة الدعارة، في أعمار يفترض أن يتمتعن فيها بطولتهن في ظل رعاية أمهاتهن ، في محنة جعلتهن من الرقيق الأبيض في العصر الحديث.

لأنعلم حتى هذا الحين فيما إذا كان عدد ضحايا تجارة الرقيق الأبيض بين المراهقين في العراق في السنوات الأخيرة يبلغ بضعة آلاف ، أو مئات الآلاف.وفقا لتقرير منظمة المقاتل الجريح ، فإن نسبة الدعارة بين الفتيات القاصرات تبلغ 65% ، فقد أدى الغزو وماتلا ذلك من حالة عدم الاستقرار الى خلق بيئه يسهل فيها أستغلال النساء والفتيات في تجارة البشر، فكلما كانت الفتاة صغيرة السن، كلما كان الربح أكثر، حيث يكون الأقبال الأكثر على الفتيات اللواتي يقل عمرهن عن 16 سنة. ووفقا للتقارير، فإن تجار البشر يبيعون الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين الـ 11 والـ 12 سنة يتم بمبلغ يصل الى 30 ألف دولار ، بينما تباع الفتيات والنساء (اللواتي تم استخدامهن من قبل) بمبلغ أقل يقارب الـ 2000 دولار.

تقوم الشبكات الإجرامية التي تتمكن من تزوير الوثائق ودفع الرشاوى للموظفين الفاسدين، تقوم بمساعدة تجار الدعارة لأزالة العوائق وتسهيل أعمالهم. في بعض الحالات ، تفضل النساء والفتيات البقاء في الحجز حتى بعد إصدار الحكم خوفا من أن يقتلن من قبل أفراد أسرهن.

حكومه غير مسؤوله

في حال رفع هذه القضية للسلطات البريطانيه والأمريكيه التي تتواجد قواتها في العراق، والتي يعد وجودها عاملا أساسيا لهذه المشكله ، يلاقي المرء المعارضه والرفض من قبلهم، فقد لاقت الباحثة التحليله أيمان أبو عطا معارضتهم.

لم تقم الحكومه بالشئ الكثير لمحاربة من يتاجرون بالفتيات والنساء، ولم يكن هناك دعاوى قضائيه ناجحه ضد مجرمين متورطين بتجارة البشر، ولا يوجد برنامج شامل لمعالجة المشكله، وكما ذكرنا أعلاه، فإن دعم الحكومه للضحايا ضئيل.

اخبرت جماعات حقوق المرأة منظمة هيومان رايتس واتش أن النساء اللواتي تمت المتاجرة بهن ،ممن وقعن ضحايا للعنف الجنسي،غالبا ما يودعن السجن حيث لاتوفر الحكومه المساعده للضحايا اللواتي رجعن الى الوطن ، فتقوم السلطات العراقيه بمقاضاة وأتهام ضحايا التجاره البشريه بأرتكابهن أفعالا غير قانونيه نتيجته المتاجره بهن، فيتم سجن الضحايا بتهمة الدعارة ، بينما تتجاهل الحكومه من أعتدى عليهن.

البند 38: الحرب والصراعات المسلحه : على الحكومه أن تبذل ما باستطاعتها لحماية ورعاية الأطفال الذين تأثروا جراء الحرب.

المشاكل النفسيه : أن أنهيار العراق اقتصاديا ، العنف الطائفي، الأقتحامات التي تقوم بها القوات الأمريكية لمنازل المدنيين، مقتل أحد أفراد الأسره، كل هذه الظروف حرمت أطفال العراق من طفولة بريئة وسعيدة، فكان عليهم أن يتعاملوا مع أنهيار الأسره، والفقر، وغياب الأمن التام، مما أضطر أطفال العراق الى اتخاذ وظائف تدر لهم المال بسبب معاناة عوائلهم من الجوع والفقر، فتركوا مقاعد الدراسه وكان عليهم التعامل مع مشاكل الكبار مثل البطاله والحرف اليدويه ألخ... وقد تأثرت حالتهم النفسيه وسلوكهم بسبب التعرض للعنف يوميا. يواجه 46.8% من أطفال المدارس مشاكل صحيه خطيره كالأضطرابات النفسيه والعقليه. وفقا لمنظمة الصحه العالميه التابعه للأمم المتحده، تعد الأضطرابات العقليه السبب الرابع لأعتلال صحة أطفال العراق الذين تزيد أعمارهم عن الخمس سنوات ، والتي تفوق مستوياتها الأمراض المعديه.

وجدت دراسه قام بها المجمع العراقي للأطباء النفسيين بالتعاون مع منظمة الصحه العالميه، وجدت أن 70% من الأطفال (نموذج 10000) في منطقه الشعب شمال بغداد يعانون من أمراض متعلقه بالصدمة ، وهناك دراسات أخرى متكامله بخصوص مدى أنتشار الأضطرابات النفسيه على الأطفال في بغداد والموصل ودهوك. وجدت الدراسه الأولى أن هناك 47% من أطفال المدارس الأبتدائيه أبلغوا عن التعرض الى صدمة كبيره خلال السنتين الماضيتين، 14% منهم تعرض لأضطراب ضغط مابعد الصدمه، تبلغ نسبته بين الذكور 9% و بين الأناث 17%.

أوجدت الدراسه الثانيه في الموصل بعد فحص المراهقين الأكبر سنا من أجل معرفة نسبة الأضطرابات العقليه بينهم، أوجدت أن هناك 30% منهم مصاب بأضطراب ضغط مابعد الصدمه ، 26% منهم من الذكور و32% منهم من الأناث. أما عند المراهقين الأكبر سنا فنسبة الأصابه لديهم أعلى بكثير، حيث أن هناك 92% منهم لم يتلق العلاج.

هناك دراسته أخرى أجريت في قسم الطب النفسي للطفل في مستشفى الطفل العام في بغداد عام 2005 وجدت أن هناك مانسبته 22% مصابون بأضطرابات القلق، 18% منهم يعاني من مشاكل سلوكيه (كأضطرابات فرط الحركة والسلوك) ، 15% منهم مصاب بسلس البول الغير عضوي، 14% منهم يعانون من التأتأة، 10% منهم مصابون بالصرع، و 1.3% منهم يعاني من الأكتئاب .

تعد مستشفى أين رشد للأمراض النفسية المستشفى الوحيد في بغداد العاصمة ذات الـ 6 ملايين نسمة ، يعاني الأطباء النفسيين فيها، شأنهم كشأن جميع موظفي الحقل الطبي في العراق، يعانون من النقص في التدريب والتمويل، فليس هناك مراكز لعلاج الأزمات النفسية.

من بين جميع الأحصائيات التي تصف الدمار الذي لحق بالعراق جراء الحرب غير المشروعه، تبقى الأحصائيات التي تصف محنة أطفال العراق هي أكثرها إثارة للقلق وأيلاما للقلب، فهؤلاء الأطفال هم من يحدد عراق المستقبل، حيث أن سلامتهم أو عدمها تؤثر على حياة جميع العراقيين ، بغض النظر عن الطائفة أو الدين أو العرق.

البند 23: الأطفال المعاقون:

أن بعد المدرسه عن المنازل، وسوء حالة المبنى المدرسي، وغياب المرافق الأساسية، ووجود معلمين غير متعاطفين وغير متعاونين في مساعدة الطلبة في فهم الدروس، وغياب الحماية الأسريه وموقف المجتمع تبدو جميعها كعراقيل أمام الطالبات المعاقات يعجزن عن التغلب عليها. أن البيانات الموثوقه للخدمات الخاصه بالأطفال المعاقين في العراق تبدو محدوده للغاية.

أدت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحده الى نقص مزمن في الأستثمار، وفي أواخر عام 1991، تم أغلاق 4 مؤسسات متخصصه للتدريب ، وكذلك المؤسسات الوطنيه للتنسيق. وقد نتج عن النقص المزمن في وسائل التدريب والتعليم وتقليص أستيعاب التعليم ، نتج عنه أزدیاد الضعف الأقتصادي لدى الأسر التي لديها أطفال معاقين، مما جعلهم يشكلون عبئا ماليا أضافيا على أسرهم.

يعيش العديد من الأطفال المعاقين في مناطق ريفيه ونائيه، مما يؤثر جديا على إمكانية حصولهم على الخدمات المتاحه نظرا للكلفه والنقص في منشآت النقل العامه ، وجهل ماهية الخدمات المتوفره، فلا تتمكن العائله التي تقطن المناطق النائيه أو الريفيه من زيارة الأخصائيين الطبيين. حتى وأن توفرت الخدمات ، فإن تكلفة العنايه الطبيه ستكون باهظه بالنسبه لمعظم تلك الأسر.

توصيات من المنظمات الغير حكوميه ممن وقعوا على هذا البيان للأمم المتحده بصوره عامه ولمجلس حقوق الإنسان بصوره خاصه على القيام بما يلي:

- ضمان أن يتم التحقيق في جميع أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق خلال الحصار والغزو والأحتلال من قبل هيئه دوليه مستقله.
- يجب ألتخاذ جميع التدابير لوضع حد للحصانه الحاليه، سواء داخل العراق أو فيما يتعلق بالجرم ومسؤوليات سلطات الأحتلال على وجه الخصوص.
- تعيين مقرر خاص للأمم المتحده لحالة حقوق الإنسان في العراق.
- مطالبه المفوض السامي للمجلس تقريراً مفصلاً عن أنتهاكات حقوق الإنسان في العراق منذ عام 2003 وفقاً لتقريربعثة الأمم المتحده وتقارير منظمات المجتمع المدني.
- مناشدة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحده بشأن العنف ضد الأطفال، وبشأن الأطفال والصراع المسلح، ومناشدة المقرر الخاص بخصوص بيع الأطفال، وأستخدامهم لأغراض الدعاره والبغاء، لكي يأخذوا وضع أطفال العراق بنظر الأعتبار في تقاريرهم.